

تشخيصات ميدانية عن الانتهاكات الخطيرة التي تعرض لها المسيحيون العراقيون بعد عام 2003  
منهج منظم لتدبير الهوية الوطنية المسيحية واقتلاعهم من جذورهم التاريخية  
مقال بقلم : لويس مرقوس أيوب / نائب رئيس منظمة حمورابي لحقوق الإنسان  
5- آذار\2021

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان بعد عام 2003 أوضاع الأقليات الدينية من الجوانب الإنسانية و الحقوقية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية " خلال 17 عاماً من عمر نظام الحكم الديمقراطي الجديد في العراق ومنهم أبناء المكون المسيحي. وقد أشرت حجم تلك الأوضاع الإنسانية من الانتهاكات والتهديدات التي طالتهم من القتل والتهجير والاعتصاب والسلب والنهب على أيدي الخارجين عن القانون من حملة السلاح المنفلت ( الميليشيات) وعصابات الجريمة المنظمة من القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش" ومن التشريعات والممارسات الماسية بحقوقهم الدينية التي طالتهم عبر مراحل زمنية متتالية وآليات مختلفة قامت المنظمة بمتابعتها وتوثيقها.

وما مؤشر من حجم تلك الانتهاكات، ترى المنظمة أنه دليل ضعف وتراخي المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية والتشريعية للدولة، وعدم إمكانية للحد من تلك الانتهاكات التي قوضت ونخرت الاستقرار والأمن المجتمعي بهتكها لكل مضامين تحقيق السلم المجتمعي والوطني ، واستمرار تلك الانتهاكات الى اليوم دليل ومؤشر على فشل جميع الحكومات العراقية المتتالية منذ عام 2003 وفقدانها للرؤية والإرادة الوطنية باستمرار نهجها السياسي الطائفي المحاصصي الذي يتمترس خلفه الأحزاب السياسية الحاكمة من أجل تفكيك الهوية الوطنية بإذكانها الهويات الطائفية الدينية والعقائدية، وأن أبرز تلك الإنتهاكات هي .

1- إختفاء وجودهم في الكثير المحافظات العراقية التي كانوا يتواجدون فيها بأعداد كثيرة منها العمارة والناصرية والأنبار وديالى والحلة وصلاح الدين ، وأخر تلك المحافظات التي إختفى وجود أبناء المكون المسيحي منها محافظة صلاح الدين حيث نزحت آخر العوائل منها في أيار /2015 عائدة مركز قضاء الحمدانية في سهل نينوى .

2- إنحصار وجود المسيحيين في مناطق محددة في العراق بعد عام 2003 في عدد من المحافظات منها محافظات إقليم كردستان العراق وسهل نينوى وبغداد بعد أم كانوا يتركزون في غالبيتها من الشمال إلى الجنوب.

3- نقصان في أعدادهم بشكل خطير، إذ وصل أعداد ضحاياهم من الإرهاب والعنف الطائفي إلى أكثر من (1000) شخص منذ عام 2003 والى اليوم خطفوا وقتلوا على أيدي مسلحين مجهولين منهم قتل بنيران القوات الأمريكية وقوات الحرس الوطني والاسايش ومنهم من قتل عصابات داعش الإرهابية، وكانت العاصمة بغداد ومحافظة نينوى أكثر المناطق مسرحاً لتلك الاستهدافات .

حيث خطف وقتل بعد أيام من خطفه في الموصل المطران ( ماريولص فرج رحو) مارس/2008 ، كما أن التفجيرات التي طالت عدداً من كنائسهم ومنها مجزرة كنيسة سيدة النجاة، حيث قتل وجرح العشرات فيها من المصلين في 31 تشرين الأول 2010 عندما اقتحمها مسلحو القاعدة وفجروا انفسهم داخلها وهي تعج بمئات المصلين.

4- الاستهداف المستمر لأرزاقهم ومحللاتهم التجارية ونواديبهم الاجتماعية ودورهم و عقاراتهم السكنية بالاستيلاء الغير قانوني والغلق والتفجير لمحللات بيع المشروبات الروحية في البصرة وبغداد والحطف والابتزاز للعاملين والموظفين منهم في كل ذلك منذ عام (2003 حتى اليوم).

5- تدمير وتدمير و حرق أكثر من 130 كنيسة ودير في محافظة نينوى ونهب نفائسها ومخطوطاتها التي ترتقي إلى القرون الميلادية الأولى والتي تعتبر كنوز و ثروات وطنية للبلد من قبل عصابات ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش" بعد سقوط المحافظة بيد تلك العصابات في حزيران 2014، والتي مازالت مدمرة تعاني الى اليوم من عدم اهتمام الحكومة بها بعد تحرير المدينة في عام 2017.

6- إستمرار نهج التغيير الديموغرافي بعد عام 2003، من خلال الإبقاء على حزمة القوانين والتعليمات الخاصة بتوزيع الأراضي السكنية للعسكريين وموظفي القطاع العام والخاص نافذة لحد اليوم دون أي تعديل عليها لحماية خصوصيات مناطق الأقليات ومنها مناطق المسيحيين في سهل نينوى، إذ شكل معيار " مسقط الرأس " ولا زال يشكل خطراً داهماً لإستكمال سياسة التغيير الديموغرافي لمناطقهم . كما أن تعطيل وإيقاف الإستحداثات الإدارية في مناطقهم قبل وبعد عام 2003 شكل خطراً على بقائهم وإستقرارهم بسبب بناء عشرات المجمعات السكنية العشوائية على الأراضي الزراعية المحيطة بقصباتهم ، بالإضافة إلى إعطاء (3) ثلاث رخص إنشاء مجمعات سكنية إستثمارية داخل حدود مدنهم و قصباتهم في سهل نينوى، وهذا ما غير ديموغرافية العديد من تلك المناطق، و قضائي الحمدانية ( قرقوش) وتلكيف ومركز ناحية برطلة شواهد على تلك السياسات ، حيث أطفأت الاف الدونمات من الاراضي الزراعية التابعة لهذا المكون ووزعت قطع سكنية لغيرهم من المكونات القومية والدينية من داخل وخارج وحداتهم الإدارية من فئة الموظفين المدنيين والعسكريين، وهذا ما جعل الأكثرية المسيحية في هذه المدن والقصبات تصبح أقلية وتخضع لتأثيرات فكرية وإجتماعية وثقافية وسلوكية سببت في هجرتها.

7- لازالت الخروقات القانونية مستمرة بحقوق الأقليات الغير مسلمة بالعديد من القوانين المشرعة بعد عام 2003 تشكل هذه التشريعات مس وتدخل بالحريات الدينية التي كفلها الدستور العراقي في العديد من موادها منها المادة (2) والتي تنص (يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايديين والصابئة المندائيين)، ومن هذه القوانين قانون رقم 3 "قانون البطاقة الوطنية الموحدة" المادة 26 / الفقرة ثانياً الذي أجاز مجلس النواب يوم 2015/10/27 والذي يجيز على تغيير ديانة الأطفال القاصرين إلى الإسلام إذا أسلم أحد الوالدين.

8- مضى (3) ثلاثة أعوام على عودة آلاف العوائل المسيحية إلى بلداتهم وقصباتهم ودورهم وأماكنهم المدمرة والتي تم إعادة تأهيلها من قبل المنظمات الدولية والوطنية الدينية والمدنية من دون أي بصمة أو تعويض لهم من قبل الحكومة العراقية للأضرار المادية التي لحقت بممتلكاتهم التي دمرها واحرقها وسرقها داعش في الموصل وسهل نينوى لحد الآن رغم إكمالهم الإجراءات القانونية.

9- يشكل التمييز السلبي للأقليات الدينية إنتهاكاً صارخاً لقانون رقم (5) لسنة 2015 " قانون حقوق المكونات (في الاقليم. من حيث تناقض العديد من القرارات الصادرة في الخصومة القائمة على مقاطعتي (89) هيزانكي العليا ومقاطعة(90) هيزانكي السفلى العائدة لقرية زولي العليا والسفلى والموزعة على (117) فلاح مسيحي ما بين كل من محكمة إستئناف دهوك بصفتها التمييزية بقرارها المرقم العدد/28/ت/ص/2020 في 2020/11/2 وبين محكمة تمييز اقليم كردستان بقرارها المرقم 252/الهيئة المدنية الاستئنافية/2020 في 2020/9/1 بخصوص قضية التجاوز الحاصل على تلك المقاطعات وفق طالب التصحيح وهو ( أورو كورييل خامس) وكيله المحامي ( بنيامين نيسان ياقو) وبين المتجاوز ( عبدالهادي رشو محمود)، تشكل تحدياً للوجود المسيحي في منطقة نهلة من قضاء عقرة بسبب هذا التمييز السلبي من قبل بعض القضاة تجاه أبناء الديانة المسيحية من أهالي اقليم كردستان العراق.

10- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان حجم الانتهاكات التي طالت مقبرة المكونات المسيحية في منطقة "وادي عكاب" في الموصل بعد سقوط المدينة بيد عصابات داعش الإرهابية، إذ وبعد مرور اربع سنوات على تحرير المدينة من براثن داعش لا زالت المقبرة في حالة يرثى لها من عدم الاهتمام الحكومي والإنساني. حيث سرقة توابيت الموتى وتدمير للقبور وإزالة الكثير منها وإبقاء رفاة الموتى مكشوفة للحيوانات السانبة ولعبث رعاة الاغنام وسراق مواد البناء، إنه انتهاك صارخ لحرمة الموتى!!!.



وترى منظمة حمورابي لحقوق الإنسان أن تناقص أعداد المكون المسيحي في العراق إلى أقل من (400,000) أربعمئة ألف نسمة بعد أن كان عددهم يربو إلى أكثر من (1,400,000) مليون وأربعمئة ألف نسمة قبل عام 2003 هو كارثة وطنية نتج بسبب تلك الاستهدافات التي لم تنقطع والتي لازالت مستمرة بشكل وأخر، وهذا مؤشر ودليل إلى ضعف الحكومة وإمكانيات تجهزتها الأمنية والإدارية في ضبط الأمن وإستتابته، كما هي مؤشر في عدم وجود لديها في رؤية حقيقية وإرادة صادقة وجادة من لتحقيق مضامين الاستقرار المجتمعي التي ترسخ الهوية الوطنية وتحقق العدالة المجتمعية لزراع الطمأنينة وتعزز الوجود والبقاء في الوطن لجميع مكوناته، ستأتي إلى إخلاء وجود هذا المكون وزواله من أرضه ووطنه وحضارته بعد أن كان هذا المكون يشكل جزءاً أساسياً من النسيج الوطني بما كان يتميز به من النوعية الفكرية والثقافية والفنية والإجتماعية والاقتصادية إلى جانب بقية مكونات الشعب العراقي .

أوضاع المسيحيين في الموصل بعد عام 2003.

ما يميز محافظة نينوى عن باقي محافظات العراق هو تنوعها العرقي والديني والاثني واللغوي والثقافي والحضاري فهي تشكل عراق مصغر بهذا التنوع، بعد عام 2003 وإلى اليوم تعاني جميع مكونات المحافظة ومناطقها بصورة عامة من الإهمال

والتغيب والتهميش وقلة الدعم، وبشكل خاص مناطق الاقليات في سهل نينوى وسنجار، فإن أبناء الاقليات الدينية من الايزيديين والمسيحيين من ( السريان الاشوريين الكلدان والارمن) هم أكثر تلك المكونات تعرضاً للظلم والحيق والتهميش لسببين. الاول: التهميش العام للمحافظة من قبل الحكومة الاتحادية. الثاني: تهميش الحكومة المحلية في نينوى بعد عام 2003.

الثالث: الإستهداف العرقي والإثني والديني.

لقد كان المسيحيين قبل عام 2003 في الموصل يعيشون بسلام وونام مع باقي مكونات المدينة من العرب والكرد والتركمان والشبك، يتوزعون في أحياء (العربي، المهندسين، المجموعة، نركال، الشرطة، البكر، النور) من الأحياء الحديثة في الجانب الايسر من الموصل الى جانب وجودهم التاريخي في الأحياء القديمة من حي ( الساعة، الميدان، الفاروق، الخزرج، الجوسق، الطيران، الدواسة) الذي تعرض لدمار كامل وشامل بعد تحرير المدينة من داعش. و للمسيحيين في المدينة أكثر من (50) من أماكن العبادة من الكنائس والاديرة القديمة والحديثة ومنها الاثرية البعض من تلك الكنائس تعود الى القرون الاولى للميلاد مع عدد من المقابر التي تنتشر في المدينة وداخل كنائسها، وكان أبناء المكون المسيحي يشكلون عصباً إقتصادياً مؤثراً في الواقع الاقتصادي للمحافظة، حيث تملكهم للكثير من المهارات الحرفية من الصياغة والحداة والنجارة بالإضافة الى المهام الحكومية التي كانوا يشغلونها في جميع الإختصاصات العلمية والفكرية والاقتصادية والفنية، وكانت أعداد الذين يعيشون في مركز الموصل تربو إلى أكثر من ( 20000 ) عشرون ألف نسمة ، هؤلاء بالإضافة الى بقية المسيحيين في سهل نينوى البالغ عددهم حوالي (150000) مائة وخمسون ألف نسمة ، كانوا يشكلون نسيجاً وطنياً وعصباً إقتصادياً وفنياً وثقافياً نوعياً إلى جانب بقية المكونات من الايزيديين والعرب والكرد والشبك والتركمان والكاكائية لهذه المحافظة.

تابعت المنظمة أوضاع المسيحيين في محافظة نينوى وإلى حجم ما تعرضوا له من شتى أنواع الانتهاكات بعد عام 2003 وقبلها، حيث المكون تعرض لأبشع هجمة بربرية من الاستهداف العرقي والديني من قبل تنظيم القاعدة بعد عام 2003:

1- طالت الإنتهاكات وجودهم وأملآهم وكنائسهم وأديرتهم وجميع مراكزهم الثقافية والإجتماعية بالإضافة لوظائفهم الحكومية، حيث قام هذا التنظيم الإرهابي باستهدافهم أفراداً وجماعات ومؤسسات دينية وثقافية واجتماعية في حملة إرهابية بربرية إستمرت حتى عام 2014، فكان الخطف والقتل لعشرات الأفراد على الهوية من قبل تلك الجماعات المنظمة إذ قتل المئات منذ عام 2003 حتى عام 2014، ففي سقوط مراكز الشرطة بيد القاعدة علم 2004 خطف وقتل العشرات من ابناء المكون المسيحي منهم خطف المطران جرجيس القس موسى وإطلاق سراحه بقدية، وخطف وقتل الشاب ليث حكمت خضر أشو وآخرين، كما تم خطف وقتل الاب بولص اسكندر نحرأ من قبل القاعدة عام 2006 ليستمر المسلسل في قتل رجالات الدين المسيحي في قتل الاب رغيد كني وثلاثة من الشمامسة أمام كنيسة ام النور في حي النور بالموصل في 2007/6/3 واستهداف باصات نقل الطلبة الجامعيين المسيحيين القادمين من سهل نينوى الى جامعة الموصل في أيار/2010 بتفجير سيارة مفخخة وجرح العشرات منهم واستشهاد شخصان، إحداهما طالبة كانت في إحدى الحافلات التي تم استهدافها في موقع يتوسط الطريق الواصل بين قضاء الحمدانية ومدينة الموصل بالقرب من السيطرة المشتركة.

2- تابعت حمورابي ملف تغيير قيود أملاك المسيحيين من الدور السكنية والعقارات ممن غادر بلدة الموصل وهجرها قبل عام 2003، حيث ظهر أن هناك عشرات الاملاك بحسب التحقيقات والشكاوى المقدمة من أصحابها بوجود تغيير لقيود تلك العقارات في السجلات العقارية لحساب جماعات إرهابية متنفذة "بدعاوي غيابية بادعاء الملكية " تم بيعها لحساب أناس آخرين بغية تفرغ مركز المحافظة منهم. وقد نجحت القاعدة التي كانت مسيطرة على مدينة الموصل إلى حد ما في ذلك وسط عدم وجود أي رادع حكومي، كما شهدت الموصل قتل إثنان من مدراء دائرة التسجيل العقاري في الساحل الايسر( طابو الزهور) علي يد تلك الجماعات الارهابية والخارجة عن القانون وهم كل من (درواز نذير (نهاية عام 2006، وبعده السيدة (خولة السبعوي) في شباط/2010 التي كان لها الدور البارز والاساسي في تحجيم دور تلك الجماعات لما قامت به من توثيق جميع الاضابير وارسالها الى بغداد بحسب تصريحات القاضي حسن محمد والذي عمل سنوات طوال في محكمة جنائيات الموصل عضواً ورئيساً، وكذلك نائباً للمحافظ السابق أثيل النجيفي والذي يثني إلى أهمية الدور الذي لعبته مديرة التسجيل العقاري (خولة السبعوي) بنسخها سجلات التمليك وارسالها إلى بغداد وتابع: "بفضل هذه السيدة الشجاعة نستطيع على الأقل أن نتحقق من هوية صاحب الملكية الأصلي، ولا سيما أن كثيرين في مناطق النزوح بإقليم كردستان أو غير ها يحتفظون بنسخ من سنداتهم العقارية معهم أينما ذهبوا". لكنه لم يشر الى السجلات التي جرى التلاعب بها وسرقتها قبل أن تتم عملية النسخ من قبل تلك الجماعات المتنفذة .

وترى منظمة حمورابي من خلال متابعتها للأحداث الاخيرة من اعتقالات في صفوف مدراء دائرة التسجيل العقاري في الزهور وقرارات غلق الدائرة من قبل السلطات الإدارية هو إمتداد للفساد المتمثل في إستمرار تلك الجماعات المتنفذة في الضغط على مدراء هذه الدائرة لإراغهم بنقل ملكية العقارات العامة والخاصة في هذه الدائرة، إذ تم إعتقال مدير دائرة التسجيل العقاري السابق ( فرحان طه حسين (في 26-أذار/2019 من قبل جهاز الأمن الوطني بعد ان ورد اسمه ضمن لجنة تقصي الحقائق التي شكلها البرلمان العراقي للتحقيق بشأن سلسلة الاعتداءات المسلحة وحوادث التفجير والخطف والفساد التي شهدتها مدينة الموصل بعد

استعادتها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ("داعش") 2017 ليتم إصدار حكم بسجنه مدة 5 سنوات بعد التحقيق معه واعترافه بجرائم تغيير ونقل ملكية المئات من العقارات لحساب جهات سياسية وأمنية متنفذة، وإعتقال مدير الدائرة الحالي السيد ( محمد الاعرجي) في 14 تشرين الثاني/2019 مع إثبات من مروجي المعاملات متلبسين بقضايا فساد وتزوير هو الآخر مثار قلق لأبناء نينوى جميعاً ولأبناء المكون المسيحي بشكل خاص.

3- تناقصت أعداد المسيحيين في مركز محافظة نينوى (الموصل) بشكل خطير ما بين عام 2003 وعام 2014 وأصبح الوضع يندرج بزول وجودهم بسبب ما تعرضوا له من إنتهاكات طالتهم على يد القاعدة خلال ذلك، ففي الوقت الذي كانت أعدادهم تصل إلى (5000) عائلة تسكن المدينة أصبح تعدادهم في عام 2014 (1000) عائلة فقط، وبعد سقوط المدينة بيد عصابات علم 2014 وتحريرها في عام 2017 فإن عدد العوائل المسيحية التي عادت الى المدينة فإنه لايتعدى (10) عوائل وحوالي 40 فرداً فقط. أما ما جرى لهم من تناقص لأعدادهم على مستوى محافظة نينوى، فقد وصل إلى أقل من النصف مما كانت في عام 2003 حيث كانت أعدادهم تربوا الى (35000) خمسة وثلاثون ألف عائلة قبل عام 2003 لتتناقص إلى حدود (16000) ستة عشر ألف عائلة بعد تحرير المحافظة من عصابات داعش في 2017، أي أن المكون المسيحي خسر بحدود (19000) تسعة عشر ألف عائلة خلال (17) عاماً من عمر التغيير موزعين كالاتي:

أ- (50000) خمسة الاف عائلة من جميع الكنائس المسيحية في مركز مدينة الموصل (3000) عائلة كلدانية، (1200) عائلة سريانية كاثوليكية، (600) عائلة سريانية أرثوذكسية، (300) عائلة من أبناء الكنيسة الشرقية بفرعيها والارمن واللاتين.  
ب- (30000) ثلاثون ألف عائلة تسكن في أفضية الحمدانية وتلكيف وناحية بعشيفة، (15000) عائلة منها في قرقوش (بغديدا)، و(15000) عائلة في القرى الكلدانية والسريانية والاشورية.

المدينة	عدد السكان (المسيحيين)/ 2003	عدد السكان المسيحيين /2014	عدد السكان المسيحيين/ 2020
الموصل	5000 خمسة الاف عائلة	1000 ألف عائلة	(70) سبعون نسمة
الحمدانبة	37,000 سبعة وثلاثون ألف نسمة	54,000 أربعة وخمسون ألف نسمة	23,000 ثلاثة وعشرون ألف نسمة
برطلة	14,000 إحد عشر الف نسمة	12,000 أحد عشر الف نسمة	4000 ثلاثة الاف نسمة
كرمليس	500 عائلة	820 عائلة	350 عائلة
تلكيف	3000 ثلاثة الاف عائلة	1300 عائلة	60 عائلة
تللسقف	1100 عائلة	1450 عائلة	800 عائلة
باطنايا	750 عائلة	1100 عائلة	190 عائلة

وبهذا تكون الخطوة الاولى لتفريغ الموصل منهم قد تحققت على يد القاعدة ليستكمل تنظيم داعش الإرهابي إخلاء المدينة منهم وتفسير وجودهم بعد إحتلاله للموصل في حزيران 2014 أمام أنظار المجتمع الدولي بأسره. وهكذا تكون الموصل (نينوى) عاصمة الحضارة الأشورية قد أخليت وأفرغت من هذا المكون الأصيل الذي كان مصدر نموها وثرائها وعزتها وتطورها وحضارتها بعد أن تخالفت القوات الأمنية في الدفاع عن المدينة ليترك أبنائها من المسيحيين والايديبيين وباقي المكونات الاخرى عرضة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي على يد تلك العصابات الارهابية الداعشية.

مطالب أبناء المكون المسيحي :

إن مطالب هذا المكون للعيش الكريم هي مطالب وطنية مشروعة ، وهي ليست خارج تلك المفاهيم التي يروج لها البعض من الكيانات السياسية وبعض المغرضين من أصحاب الأجندة السياسية، بل واقعية وهي قريبة ومطابقة لمطالب المكونات الاخرى الموجودة في المدينة وفي سهل نينوى من العرب والشبك والكاكائية والترکمان والتي تتمثل بمضامين تحقيق الأمن والسلام والرخاء والحفاظ على الخصوصيات بعيداً عن سياسات التغيير الديموغرافي وهذه هي مهام وواجب كل الحكومات الوطنية في توفير مقومات وسبل العيش والحياة الكريمة. إلا أن ما أصاب هذا المكون النوعي من تهديدات ومخاطر وحيث وظلم من القتل والتهجير والخطف بعد عام 2003 وحتى تحرير مناطقهم من تنظيم داعش الإرهابي وسط عدم اكتراث الحكومة لهم، مما شكل لهم ذلك صدمة كبيرة أفقدتهم الثقة بالحكومات العراقية الاتحادية والمحلية في نينوى بشكل كبير مما أدى ذلك إلى هجرتهم وانحصار أعدادهم في الوطن الى حدود (400,000) أربعمئة ألف نسمة بعد أن كان عددهم في عام 2003 يربو على أكثر من (1,400,000) مليون وأربعمئة ألف نسمة. وهذا دليل ضعف الدولة وترهلها وفقدانها للسيادة والرؤية الوطنية في الحفاظ على النسيج الوطني لجميع مكونات العراق وخصوصاً الأقليات من المسيحيين والايديبيين.

لقد عانى المسيحيين الى جانب باقي الاقليات والمكونات الأخرى بعد نزوحهم القسري من مناطقهم الى محافظات اقليم كردستان العراق وباقي مدن العراق من عدم اهتمام الحكومة بهم، فقد تركوا دون رعاية من الحكومة يعيشون في مخيمات وهايكل لأبنية غير مكتملة تحت ظروف معيشية وبيئية صعبة. لذلك خسر المكون المسيحي خلال السنوات الثلاث من نزوحه أكثر من 55 % ممن نزحوا، هؤلاء جميعهم هاجرو تاركين الوطن بحثاً عن ملاذ ووطن جديد يحفظوا فيه كرامتهم ومستقبل أطفالهم بعد أن طالهم اليأس ودب في قلوبهم الخوف والقلق.

بعد تحرير مناطق سهل نينوى في قضاء الحمدانية وباقي المناطق في قضاء تليق وناحية بعشيقية ومركز مدينة الموصل تلقى المسيحيين صدمة أخرى أفقدتهم صوابهم بدمار قراهم وبلداتهم من قبل عصابات داعش الارهابية، فأن من عاد من أبناء المكون المسيحي الى سهل نينوى لم يشكرو سوى 40% من مجموع أعدادهم عند نزوحهم القسري في عام 2014 والتي كانت أكثر من (120000) ألف نسمة عندما هاجمهم عصابات داعش، وإن 55 %منهم قد هاجرو قبل تحرير مناطقهم مع بقاء 5 %منهم عالقين في مناطق النزوح في محافظات إقليم كردستان العراق وباقي محافظات العراق بحثاً عن مصدر رزق لهم لعدم وجود فرص عمل لهم في مناطقهم الأصلية بعد تحريرها .

أما مركز مدينة الموصل فإن العوائل والافراد الذين عادوا اليها بعد تحريرها لا يتعدون عدد أصابع اليد والغالبية منهم يفكرون في تصفية أملاكهم والبحث عن موطن سكن خارج العراق أو داخله يشعروهم بالامان والاستقرار لأن الاوضاع في مدينة الموصل لازالت هي الأخرى بعيدة عن مستوى التفكير بالعودة الى كنفها لأسباب كثيرة منها سياسية ومنها إقتصادية ومنها النزاع الديني والعقائدي والفكري والأيدولوجي القائم على المدينة من قبل جهات متسلطة عليها .

لقد تعرضت مناطق المسيحيين في سهل نينوى الى تغيير ديموغرافي منذ عام 1980 على يد النظام السابق كما حصل ذلك في العديد من مناطق العراق، واليوم لازالت الخشية قائمة من التغيير الديموغرافي في هذه المنطقة، إذ لازالت القوانين النافذة قبل عام 2003 من حيث آلية توزيع الأراضي السكنية قائمة الى اليوم بحكم ( مسقط الرأس) والمشاريع الحكومية في إنشاء المدن الحديثة البديلة لمدينة الموصل والمدن والاستثمارية ذات الطابع الديموغرافي في سهل نينوى دون وجود رؤية وطنية لتحقيق العدالة الإنتقالية لهذا المكون الذي تسببت سياسات النظام السابق والحالي في تغيير ديموغرافي واسع في سهل نينوى أدى الى عدم استقراره وهجرة أبنائه.

إن إستمرار العمل بسياسة التغيير الديموغرافي لازال مستمرأ الى اليوم دون إنصاف هذا المكون مما أصابه من حيف وظلم بسبب تلك السياسات الهادفة الى صهرة وذوبانه في بودقة الفكر والقومية الواحدة وجعل الاقليات في أوضاع حرجة غير مستقرة. وهذا ما سبب فقدت الهويات الوطنية الفرعية وتغيير لخصوصية مناطق الأقليات ومنهم المسيحيين في سهل نينوى الذي إستهدف التغيير الفكري والثقافي والاجتماعي واللغوي.

كما أن احداث مابعد عام 2003 من استهداف الاقليات الدينية المسيحية والايديوية والمسلمة ( الشيعية) في الموصل من قبل القاعدة ومنهم ابناء المكون الشبكي والتركماني أدى إلى نزوحهم من أحيائهم السكنية العديدة في داخل الموصل الى مناطق سهل نينوى بعد تصفية املاكهم، هو الآخر أصبح مصدر خوف وقلق للمسيحيين من التغيير الديموغرافي الثاني بعد أن نزحت الاف العوائل الشبكية من تلك الاحياء السكنية في الموصل الى مناطق سهل نينوى وسكنت في احياء سكنية داخل مركز ناحية برطلة وفي مجمعات عشوائية حول مركز مدينة برطلة ذات الخصوصية المسيحية ( السريانية) ، كما أن خطوات نقل تلك العوائل لبطاقاتها التمييزية وسجلاتها المدنية من الموصل الى مركز ناحية برطلة أصبح هو الآخر يشكل تحدياً للاستقرار والسلم المجتمعي لإحداثه تغييراً ديموغرافياً حقيقياً لهذه البلدة. حيث أصبح تعداد ابناء المكون الشبكي هو الأكثرية وبفوق أعداد المسيحيين بمرات عديدة في مركز ناحية كان المسيحيين من السريان هم الأكثرية دون منافس لهم حتى عام 1980 وأصبحوا يقيمون شعائرهم الحسينية في مناطق وأحياء مسيحية . هذا المتغيير أصبح خطراً لعودة وإستقرار المسيحيين في سهل نينوى بسبب تلك الممارسات الدينية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية التي بدأت تشكل تهديد واضح ومصدر إستفزاز قائم ومستمر للمسيحيين. كما أن التوترات المستمرة بين بغداد وأربيل على مناطق سهل نينوى قبل وبعد عام 2014 وجعلها من المناطق المتنازع عليها وفق المادة 140 من دستور حكومة العراق لعام 2005 من دون الإكتراث لواقع الوجود المسيحي وباقي الاقليات المتعايشة في سهل نينوى ... هو الآخر سيكون من العوامل المقلقة و المهددة للإستقرار، إذ من المتوقع أن يحدث هناك صدام ونزاع مسلح بين الطرفين على هذه المناطق وبذلك يتحقق تفريغ سهل نينوى هو الآخر من المكون المسيحي في العراق، لذلك فأن أوضاع سهل نينوى أصبحت مقلقة للكثيرين من أبناء المكون المسيحي ممن نزحوا للعودة إليها.

لتحقيق الإستقرار المجتمعي والسلم المجتمعي في المجتمع العراقي لكي ينحصر الإرهاب بإتجاه تلك الأقليات حتى يتعزز وجودها يست أي تغيير إيجابي لم يحصل وخلال تلك المتابعات اطلعت المنظمة على حجم الإنتهاكات التي طالت الأقليات بشكل عام والمسيحيين منهم بشكل خاص في مناطق تواجدهم في جميع محافظات العراق وبشكل خاص منطقة سهل نينوى في محافظة نينوى. إن تشخيصاتنا عن أوضاع المسيحيين في العراق والانتهاكات التي تعرضوا لها، لا تعطينا من الإشارة إلى أن بعض الأشخاص المسيحيين خضعوا لسياسات الإحتواء، مما أشاع لعدم وحدة الموقف المسيحي العراقي ويمثل ذلك خرقاً غير مبرر تحت اي مسمى

كان لأن التكتلات السياسية الكبيرة تحاول دائماً أن تنفذ الأهداف التي تتعلق بنزعتها الطائفية والمناطقية على حساب مواقف الاقليات العراقية وقد أضر ذلك ضرراً بليغاً بوحدة التوجه المسيحي العراقي.

إذ لازالت الاوضاع العامة لا تؤشر إلى وجود أي تغيير إيجابي بخصوص رفع الحيف والظلم عن هذا المكون لتعزيز وجوده لتحقيق الإستقرار وتعزيز الوجود وجدت المنظمة أن تلك الاوضاع لازالت الامنية والإقتصادية في العراق بشكل عام و محافظة نينوى بشكل خاص غير مستقرة ويشوبها القلق والتوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، وهي بذلك تعتبر بيئة طاردة وغير معززة لإستقرار الأقليات الدينية ومنهم المسيحيين بسبب تلك الأوضاع.

إن أي نظام حكم لايعطي ضمانات لبقاء أبناء المكون في بلدهم وعدم هجرتهم . وقد وجدت المنظمة أن ضعف الرؤية والإرادة الوطنية لتحقيق الهوية الوطنية في سياساتها العامة هو السبب وراء تلك الانتهاكات و الاستهدافات التي نخرت وجود هذا المكون بنزوحه وهجرة الغالبية منه خارج الوطن بحثاً عن ملاذ أمن لعوائلهم يحفظ لهم كرامتهم ويؤمن مستقبل أبنائهم .